



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

Ministry of Telecommunications
and Information Technology

المؤتمر الوطني الأول للأمن السيبراني

First National Cyber Security Conference

صنعا - 7 - 9 يونيو / حزيران 2021م



ورقة عمل بعنوان :

التدابير القانونية والتشريعية لمواجهة الجريمة
السيبرانية

إعداد:

القاضي / سيناء عبدالله محسن صالح



اولاً على الصعيد الدولي

- دور الهيئات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة .
- المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الخاص باثر التقدم على حقوق الانسان (مؤتمر طهران 1968).
- القوانين الصادرة من الدول المتقدمة لمواجهة هذا النوع من الجرائم مثل :
 - قانون تكنولوجيا المعلومات او قانون الكمبيوتر والانترنت (السيبري)
 - قانون الحق في الخصوصية .
 - قانون التجارة الالكترونية .
 - قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية.
 - القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية .
- ثانياً على الصعيد العربي
 - الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات عام 2010م
 - اصدار قوانين خاصة من قبل بعض الدول العربية لمكافحة الجرائم المعلوماتية بينما ضل البعض الاخر في حاله فراغ تشريعي.



- ثالثا على الصعيد الوطني
- من الصعوبات التي تواجه الهيئات القضائية واجهزة انفاذ القانون الاتي :
 - ❖ عدم وجود تشريع جنائي خاص بالجرائم الالكترونية
- _ الاعتماد على :
 - النصوص العامة للتجريم الواردة في قانون العقوبات رقم (12 لعام 1994 م).
 - النصوص الاجرائية العامة الواردة في قانون الاجراءات الجزائية رقم (13 لعام 1994 م).
 - قانون رقم (19 لعام 1994 م) بشأن الحق الفكري .
 - قانون رقم (35 لعام 2003 م) بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتعديلاته .
 - القوانين الخاصة في مجالات معينة مثل :
 - القانون رقم (40 لعام 2006 م) بشأن انظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية
 - القانون رقم (13 لعام 2012 م) بشأن حق الحصول على المعلومات



- نظرا لحدثة الجرائم الالكترونية واساليب ارتكابها وسرعة تنفيذها واخفاء معالمها ظهرت جملة من الصعوبات امام اجهزة العدالة في مواجهة هذه الجرائم لاسيما اجهزة البحث التي تعمل على جمع الادلة وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانوناً والمتمثلة ب :
 - المعاينة .
 - التفتيش .
 - التحريز .
 - الشهادة .
 - الخبرة الفنية .
- والتي تعتمد على الاثبات المادي للجريمة ولكن في محيط الجرائم الالكترونية ف الامر مختلف تماما نظرا لعدم كفاية هذه الاجراءات وعدم ملائمتها بشكل مطلق للإثبات لذلك فان شرعية الاجراءات الخاصة بجمع الادلة تقتضي ان تكون محددة في القانون ولا تخرج عن نصوصه لان التوسع فيها يهدد حقوق وحرية الافراد .



❖ تعتبر الجرائم الالكترونية ظاهرة مستحدثة ودخيلة على النظام القانوني والقضائي والمدارس القانونية الجنائية القديمة التي كانت لها مبادئها وقواعدها منذ فترة طويلة الامر الذي جعل تلك الانظمة القانونية عاجزة جزئيا او كليا عن ملاحقة هذه الجرائم لأسباب منها :

- القصور والمحدودية
- عدم ضمان الحماية الكافية لحق الخصوصية .
- عدم امكانية تطبيق القواعد الاجرائية في البيئة الرقمية مثل تفتيش الشبكات او التحريز وغيرها .
- عدم معرفة المعايير المقبولة للتفتيش او المقابله او التحريز .
- صعوبة تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق .
- المساس بالشرعية الاجرائية عامة وبحقوق الافراد خاصة



- وفق المبادئ العامة للقانون فانه لا يجوز اثبات اي واقعة يترتب عليها مسؤولية جزائية على اي شخص الا عن طريق الادلة الجائزة قانوناً ويرجع تقدير تلك الادلة الى سلطة المحكمة .
- وحتى يتمتع الدليل بالقوة الثبوتية لابد من توافر الشروط التالية :
 - المشروعية .
 - صادر عن ارادة حرة .
 - لا يشوبه اي تغيير او تلف .
 - مناقشته .
 - الاقتناع اليقيني .



- (1) خطورة الجرائم المعلوماتية لكونها تمثل تهديد مباشر لأمن الدولة واستقرارها والسلام العالمي .
- (2) جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة رقمية يزداد انتشارها يوماً بعد يوم .
- (3) عدم ملائمة القوانين الجنائية القائمة بنصوصها الحالية على مواجهة الصور المستحدثة من الجرائم لان غالبية النصوص تتطلب الصفة المادية في الشيء محل ارتكاب الجريمة وهو ما يتنافى مع الطبيعة المعلوماتية .
- (4) عدم وجود تشريع قانوني متكامل خاص بهذه الجرائم لمواجهتها والوقاية منها



- الاهتمام بإصدار تشريع قانوني متكامل موضوعي واجرائي يتضمن تعريف لهذه الجرائم والاركان والعناصر القانونية لها والعقوبات اللازمة تطبيقها وإجراءات جمع الدليل وطرق الاثبات.
- سرعة إصدار مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ووضع العقوبات المخالفة للقواعد القانونية.
- تأهيل رجال الشرطة على الأساليب التقنية الحديثة المستخدمة في تلك الجرائم.
- تعزيز قدرات أعضاء النيابة والقضاة بالموضوعات المرتبطة بهذه الجرائم وآليات مكافحتها والبحث والتحقيق فيها من خلال الدورات التأهيلية والتدريبية
- العمل على إرساء قواعد التعاون الإقليمي والدولي بين الدول مع بعضها البعض في مجال المساعدات القضائية المتبادلة.
- البحث المتواصل عن آخر ما نجم التوصل إليه في مجال الحماية الالكترونية الشاملة للمعلومات بهدف قطع الطريق عن مرتكبي الجرائم الالكترونية.



- إنشاء وحدة أو إدارة متخصصة للتحقيق في الجرائم الالكترونية تتكون من محققين من ذوي الاختصاص في مجال تقنية المعلومات.
- حث الشباب على استخدام التقنية الحديثة في المجال التي اعدت من أجله والمتمثل بخدمة البشرية وليس الاضرار بها.
- وضع برامج للحماية من الفيروسات من قبل الجهات المختصة.
- العمل على تنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات مكافحة الجريمة الالكترونية.
- التوعية المستمرة بخطورة الجرائم المعلوماتية من قبل وسائل الاعلام المختلفة



الخاتمة

لا يسعنا القول إلا أنه ومع التطور العلمي المستمر تتزايد نسبة ارتفاع الجرائم السيبرانية وانواعها وتشتد خطورتها على المجتمع لان مرتكبيها دائماً ما يعملوا على تطوير ادواتهم مستفيدين من التقدم الحاصل في التكنولوجيا في شتى المجالات الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة العمل على مكافحة تلك الجرائم على النحو الذي يؤدي إلى الحد منها إن لم يكن القضاء عليها وذلك من خلال البحث عن اخر ما تم التوصل إليه في مجال الحماية الالكترونية وسن التشريعات التي تتناسب مع الجرائم السيبرانية التي تنتهك خصوصية الافراد أو التي تعتدي على التحويلات والمعاملات النقدية والتجارية عبر شبكة الانترنت أو التي تتعلق بالاعتداء على القيم الأخلاقية والمتعارف عليها او الحقوق الفكرية وغيرها. وتنمية الوعي في المجتمع خاصة بين أوساط الشباب باعتبارهم أكثر استخدام للكمبيوتر والانترنت للتصرف على مخاطر استخدام شبكة الانترنت والعقوبات المفروضة عليها.

والله ولي التوفيق،،،



المراجع

- الجوانب الإجرائية لجرائم الانترنت في مرحلة جمع الاستدلالات ودراسة مقارنة تأليف نبيله هبه هروال.
- الجرائم المعلوماتية - محمد علي العريان - دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت - الاحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية د. عمر محمد أبو بكر يونس - دار النهضة العربية.
- الأوراق المقدمة في الندوة الإقليمية المقامة في الدار البيضاء - المغرب من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان الجرائم المتصلة بالكمبيوتر عام 2007م.
- ورقة عمل بعنوان جرائم الكمبيوتر والانترنت مقدمة من المحامي - يونس عرب إلى مؤتمر الامن العربي 2002م.
- الجرائم الالكترونية (الأهداف والأسباب وطرق معالجتها - اسراء جبريل - المركزي الديمقراطي العربي)